

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة في جمهورية مصر العربية دراسة اقتصادية قياسية

د. عبد الكريم عبد الله محمد *

المقدمة:

يشهد عالمنا صراعا اقتصاديا على الموارد وخيارات التكتل ومستقبل التكنولوجيا وإدارة الموارد البشرية ، والمسرح الدولي ازاء ذلك في حالة من الاربك والتطور والحفاظ على الموقع الاقتصادي والسياسي .. فالدول تتكتل ، والشركات الكبرى تتحالف وتندمج لسيطرتها ، او الاستحواذ على الجزء الاعظم من التجارة الدولية .

التاريخ الانساني ، في عصر العولمة ، يؤكد حقيقة ان الرأسمالية تجدد نفسها لتؤكد على التجارة الحرة وتحجيم دور الدولة وبالتالي ابعادها عن النشاط الاقتصادي لاقامة سلطة السوق اخذة من المنظمات الدولية - منظمة التجارة العالمية WTO وصندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي ادوات لها . كما ان الاندماج والتكتل للاحتكارات العالمية تعبيرها المستخدم ، فضلا عن ان الخصخصة واللبرة واعادة الهيكلة مطلبها من الحكومات التي ينساب اليها راس المال الاجنبي .

تعد العولمة الاقتصادية نتاج التطور العالمي الذي ادى الى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول ، فتلاشت الحدود وبدا الاستثمار الاجنبي المباشر ينساب من الدول المتقدمة الى الدول النامية في محاولة منها للتسلياق في مسار التطور الاقتصادي العالمي ويبدو ان ثمة علاقة ما بين العولمة والاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث يؤثر احدهما في الآخر .

* استاذ مساعد/قسم الاقتصاد/كلية إدارة والاقتصاد/جامعة المنصورة

ملخص البحث

يهدف البحث الى دراسة تأثير العولمة على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى جمهورية مصر العربية من خلال النموذج القياسي المطروح .

الاطار الزمني للبحث

يشمل البحث سلسلة زمنية ابتداءً منذ عام 1980 ولغاية عام 2002 . وقد قسمت هذه المدة الى مدتين جزئيتين ، شملت الاولى السنوات (1980 - 1985) ، اما الثانية ، فقد شملت السنوات (1986 - 2002) . ويرجع سبب هذا التقسيم الى ان تأثير العولمة قد ابتدا في السنة التالية لعام 1985 كما يشير تقرير الاقتصاد الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1997

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها : ان ظاهرة العولمة قد ادت الى تأثيرات ايجابية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى جمهورية مصر العربية . ذلك ان مصر هي عضو في منظمة التجارة العالمية (WTO) . ولجات الى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي . حيث بلغت حصيلة الخصخصة (بيع القطاع العام) خلال المدة (1990-2001) ما مقداره (5.186) مليار دولار امريكي ، فضلا عن انها سنت قوانين لتشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر اليها، وهي فوق ذلك تاخذ بنظام اقتصاد السوق .

منهجية البحث

وبغية تحقيق هدف البحث والتحقق من مدى مصداقية الفرضية الموضوعية ، فانه قد سار في اربع فقرات . تناولت الفقرة الاولى ، طرح الاطار النظري من خلال النظرية الاقتصادية ، وادبيات الاستثمار الاجنبي المباشر " FDI " في علاقته بالعولمة والمحددات الاقتصادية المكانية التي تعمل على جذب " FDI " . في حين تناولت الفقرة الثانية القاء نظرة على واقع تدفق " FDI " الى جمهورية مصر العربية . اما الفقرة الثالثة ، فقد خصصت لتوصيف النموذج القياسي ، ومحددات " FDI " . فضلا عن ذلك ، تحليل نتائج تقدير النموذج من الناحيتين الاحصائية والاقتصادية . وقد انتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات .

Theoretical Framwork

1. الإطار النظري

1.1 في إطار النظرية الاقتصادية

يعد السوق القاعدة الأساسية لاسلوب عمل اقتصادات البلدان الصناعية الغربية . اذ يحقق السوق من خلال المنافسة اسعاراً منخفضة وسلعاً ذات نوعية عالية تتفق ومصالحة المستهلك اساساً . ومنذ منتصف السبعينات شاع استخدام " الخصخصة " Privatization في الدول الصناعية الغربية لينتقل الى المستوى العالمي بصورة متسارعة ، بدعوى ان المصانع الحكومية لا تستطيع ان تستعمل قوى السوق لتعظيم ارباحها فتبدو وكأنها غير فعالة .

وبغية ان تحقق السوق هدفها ، فان " الخصخصة " لا تكون فعالة الا اذا انسحبت الدولة من الفعاليات الاقتصادية والا تتدخل الا كمنظم لها ، عليه فان : (اعادة الهيكيلة + الخصخصة + تحرير السوق) تعد المتغيرات الرئيسة المحددة لاتجاهات السياسة الاقتصادية لجميع الدول .

ان عمل السوق الحرة والمنافسة الدولية لاتحددها ازالة الحواجز التجارية ، بل لابد من استخدام ادوات اخرى للسياسة الاقتصادية : مثل العملة المستقرة والحركة المستمرة لرأس المال وعمل اليات السوق ، وهذه العناصر مجتمعة تشكل عمل " النظرية النقدية " Moneterism Theory التي قدمها Milton Friedman ، والتي تؤكد على ضرورة ان يحظى رأس المال بحرية الحركة عبر العالم ، ذلك لان مثل هذه الحركة من شأنها ان تتيح الانتفاع الامثل والفعال لرأس المال ، في الوقت الذي يجب فيه على الوسائل النقدية الدولية ان تناسب في اشكال من التوظيف ، والتي يمكن للنقد من خلالها ان يستخدم على الوجه الاكمل . وبناءاً على فتاعات " النقديين " فان العامل الحاسم هنا هو ارتفاع معدل الفائدة والعائد . اذ ان ارتفاع عائد الاستثمار هو المؤشر الصحيح لاستخدام رأس المال . كذلك ، فان حرية انتقال رأس المال لا توجه فقط وسائل النقد بشكل ذاتي لاستخدامها الامثل ، اما تسفر ايضا عن نتيجة اخرى ، وهي ان المقترضين ضمن اسواق الراس المال الحرة يقترضون المال . حيث يكون معدل الفائدة في ادناه ، ونظرياً ، فان سوق الراس المال الحرة ، وفق هذا الاسلوب ، تنتج فوائد لجميع الامم ، فالنقد ينساب تلقائياً الى افضل المشروعات الاستثمارية ، والفوائد تصبح بالنسبة للمقترضين من خلال المنافسة الدولية اقل مما هي عليه في سوق الراس مال المحددة وطنياً .

تعد الليبرالية الجديدة احد المرتكزات الرئيسية لنظرية النشاط الاقتصادي للعولمة Globalization ولمنافسة الاسواق الحرة . وتركز الليبرالية الجديدة على ان المنافسة في اقتصاد السوق يجب ان تضمنها الحكومة وتتدخل لتأمين الظروف المحيطة بالنشاط الاقتصادي . وتؤكد هذه النظرية على ان المنافسة في اقتصاد السوق والمنافسة الدولية تأتي لصالح المستهلكين ، فهي تخلق فرص العمل ، عليه فهي مقبولة لدى جميع المشتركين ، باعتبارها احدى السياسات التي تعمل على تنظيم السوق على افضل وجه .

لقد ساد في اطار الليبرالية الجديدة سياستان : الاولى ، تركّز على جانب العرض "supply side" فالدولة يجب عليها ان تركّز جهودها على قوانين المنافسة ، واقامة البنية التحتية ، وان السوق عليه اعادة " الهيكليّة " وان يتراجع الاتفاق الحكومي ، وتحفض الضرائب على الشركات .. وعندما تحقق الشركات ارباحا مرتفعة فانها تقوم بخلق استثمارات جديدة وفرص عمل جديدة وبالتالي زيادة الدخل وارتفاع في الطلب وعماله جديدة وهكذا تستمر عملية النشاط الاقتصادي .

اما السياسة الثانية ، فتركّز على جانب الطلب " Demand side " والتي قال بها J.M.Keynes . حيث تؤكد هذه السياسة على ضرورة زيادة طلب المستهلكين باعتباره المتغير الذي يؤدي الى خلق فرص العمل - في اوقات البطالة المرتفعة - عن طريق الاتفاق الحكومي . وللاستعانة بالطلب الخاص ، يتوجب على الحكومة تغطية الطلب في حالة عدم كفاية النقد . فضلا عن ان اعادة توزيع الدخل " Redistribution Income " لصالح ذوي الدخل المحدودة تعد اداة اخرى لسياسة الاقتصاد المتوجه عبر الطلب .

يشير الواقع الدولي الى ان " النظرية النقدية " مع عناصر " ليبرالية " قد حققت انتصارات في الدول الرأسمالية الكبرى ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا ، فالدولة وموقعها في تراجع مستمر على المستوى الكوني ويستحوذ السوق على القسم الاكبر من النشاط الاقتصادي . لذلك فالسوق اصبحت بديلا عن دور الدولة الاجتماعية .

وتجدر الاشارة الى ان صندوق النقد الدولي " IMF " والبنك الدولي "WB" يعدان المؤسستين الرئيسيتين لنقل الافكار الليبرالية الجديدة الى ابعد نقطة من الكرة الارضية . فهما يشترطان منح القروض للدول النامية ، ودول شرق اوروبا ، باجراءات السياسة الاقتصادية الليبرالية : إزالة الحواجز الكمركية ، تراجع تدخل الدولة في الاقتصاد ، خصصت الشركات والمؤسسات الحكومية ، فتح الحدود امام التجارة ، مشاركة الشركات الأجنبية ، واستقرار العملات .

2.1.1 العولمة ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يوصف النصف الثاني من عقد الثمانينات ، بأنه عصر العولمة. إذ زادت التجارة العالمية بمقدار ضعف زيادة الناتج المحلي الإجمالي " GDP " فضلا عن تحرير الكثير من الأسواق المالية في العديد من البلدان . زد على ذلك ، فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI قد حقق نموا متزايدا من الناتج العالمي والتجارة العالمية .

لقد عملت العولمة على جمع اجزاء الاقتصاد العالمي ، وخفضت المسافات الاقتصادية بين المنشآت والمؤسسات والحكومات في الدول المختلفة . فضلا عن الاتجاه نحو مزيد من تكامل المنظمات في الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود . وبناء على ذلك فقد تزايدت المعاملات الاقتصادية عبر الحدود ، وتزايدت قيمة الانتاج الأجنبي للشركات ، والذي يمول بالاستثمار الأجنبي المباشر . ولا ريب ، فإن ثمة عوامل اسهمت في هذا الاتجاه هي : القيود على التجارة والاستثمار ، وإن الكثير من الدول النامية خاصة . حاولت رفع القيود الموضوعة للسماح بتدفق راس المال الأجنبي إليها ، والعمل في قطاعات كان ممنوعا من ولوجها . واتاحت هذه الاجراءات السماح للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بدخول الأسواق العالمية ، واعتمدت هذه الدول الاساليب الدولية للمعاملة وحماية " FDI " على مستوى الدولة او المستوى الاقليمي او متعدد الاطراف ، مما أدى الى قلة المخاطر التي يتعرض لها " FDI " واستقرار قواعده وبالتالي قلة كلفة دخوله الى الدول الاخرى . فضلا عن ان كثيرا من الدول قامت بوضع برامج ترويج لجذب " FDI " إليها .

وتجدر الإشارة ، الى ان التقدم التكنولوجي " Technological progress " في مجال المعلومات والاتصالات قد اتاح فرصة تنسيق الأنشطة الانتاجية للشركات في مواقع دول مختلفة وبتكاليف منخفضة . وبرز اثر التقدم التكنولوجي في الأسواق المالية بشكل واضح . إذ تم اختصار الظروف الزمانية والمكانية التي تفصل الأسواق في دول العالم . وفي هذا المجال اصبح الاقتصاد العالمي هو الاطار الصحيح لاتخاذ القرارات الاقتصادية .

تشير ادبيات الاستثمار الى نظريات عدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر . وتشير اغلب هذه النظريات الى ان الحافز على الاستثمار الأجنبي المباشر يكاد يكون معدوما - تحت شروط المنافسة التامة - اذا ما كان المنظم المحلي يمتلك الكفاءة العالمية ، والخبرة الجيدة عن العملاء المحليين وسلوكيات العمل المحلي ، ويعمل في اطار الوكالات الحكومية دون ان يتحمل اية تكاليف

اضافية . لهذا كله ، فان FDI يملكه الخوف وبالتالي العزوف عن ممارسة نشاطه في بلد خارج حدود الدولة الام .

ومن نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر نظرية الربحية " Profitability Theory " والتي تنتمي الى (نظريات تمويل الشركة) . اذ تركز هذه النظرية على هدف المنشأة وهو تعظيم " Maximization " عائد حملة اسهمها. فالمنشأة تباشر بالاستثمارات ذات العوائد المرتفعة التي يمكن تحقيقها في دولة اجنبية ، ولا يمكن الحصول عليها داخل الدولة الام . ولكي تعظم المنشأة عوائدها ، لابد ان تكون مالكة للمعرفة الفنية المتفوقة . غير المتاحة امام المنظمين المحليين في البلد المضيف للاستثمار الاجنبي المباشر . وان هذه المعرفة قد تكون مهارات في الادارة وفي التسويق ، وفي التكنولوجيا وفي البحث والتطوير ، والقدرة على زيادة الحجم الكبيرة لرأس المال .. ومن اجل ان تباشر المنشأة الاستثمار الاجنبي المباشر ينبغي ان لا تمتلك فقط " المعرفة المتفوقة " ولكن بالاضافة الى ذلك ، فان " FDI " يجب ان يحقق اقصى عائد اقتصادي لهذه المعرفة المتفوقة مقارنة بالقنوات الاخرى البديلة .

ان فرضية " المعرفة المتفوقة " تدعمها حقيقة ان المباشرة بـ " FDI " تسود في الشركات ذات الحجم الكبيرة والمنشآت التي تعمل في بنية سوق يسودها احتكار القلة " Oligopolistic Market " أي ان الشركات الاجنبية لها مزايا احتكارية في مواجهة الشركات الوطنية في الدولة المضيضة .

وفي إطار نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ، هناك نظرية تنوع المواقع " Diversification Theory " وتركز هذه النظرية على استثناء المخاطرة " Minimization Risk " التي يتعرض لها الاستثمار المباشر . اذ يركز " FDI " على اختيار الدولة المضيضة للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات متعددة الجنسيات مع التركيز على المحددات التي تدفع هذه الشركات للمفاضلة في الاستثمار بين دولة واخرى من خلال المناخ الاستثماري واجراءات الحناية ، والعوامل التسويقية والحوافز والامتيازات التي تقدمها الدول المضيضة . فضلا عن ان هذه النظرية تطورت لاضافة متغيرات شرطية : مثل خصائص المنتج وعلاقة الدولة بـ " FDI " وعلاقتها بالدول الاخرى ، وعوامل دافعة : مثل خصائص الشركة ، ومركزها التنافسي ، وعوامل حاكمة : مثل : الخصائص التنظيمية للدولة المضيضة والعوامل الدولية . وخصائص الدولة الام للشركة .

وهناك نظرية النمو " Growth theory " التي تقوم على افتراض ان المنشآت تسعى الى النمو مع نمو الاسواق . او ما يطلق عليه الرغبة الادارية في النمو ، او اعتبارات المحافظة على الموقع

التنافسي من حيث نسبة المبيعات وحصتها في السوق .. وعندما لا يمكن للمنشأة ان تنمو محليا في اطار هيكل السوق السائد ، فانها تتجه للاستثمار الخارجي لتحقيق هدف النمو . وهناك نظريات اخرى تهتم بالاستثمار الاجنبي المباشر مثل نظرية الاستثمار الدفاعية " Defensive Investment Theory " التي تركز على ان المنشأة تباشر بالاستثمار للحفاظ على موقع المنشأة المهددة ، حتى وان تخلت عن الاعتبارات المالية .

فضلا عن ما ذكر ، فهناك نظرية ارباح المقامر " Gamblers Earning Theory " وبموجب هذه النظرية فانه بمجرد ان تباشر المنشأة بالاستثمار الخارجي ، فان توسعات اخرى في العمليات الاجنبية يتم تمويلها من ارباح هذا الاستثمار . وان المنشأة تستمر في زيادة المراهنات في العمليات الاجنبية عن طريق اعادة الارباح الاجنبية من الاستثمار في عمليات في البلدان الاجنبية ذاتها على امل ان تنفذ عمليات اكبر في تاريخ لاحق .

يشير Dunning الى ان الشركة الاجنبية لكي تقوم بالاستثمار الاجنبي المباشر ، فان ثمة محددات (شروط) يجب توفرها ، هي :

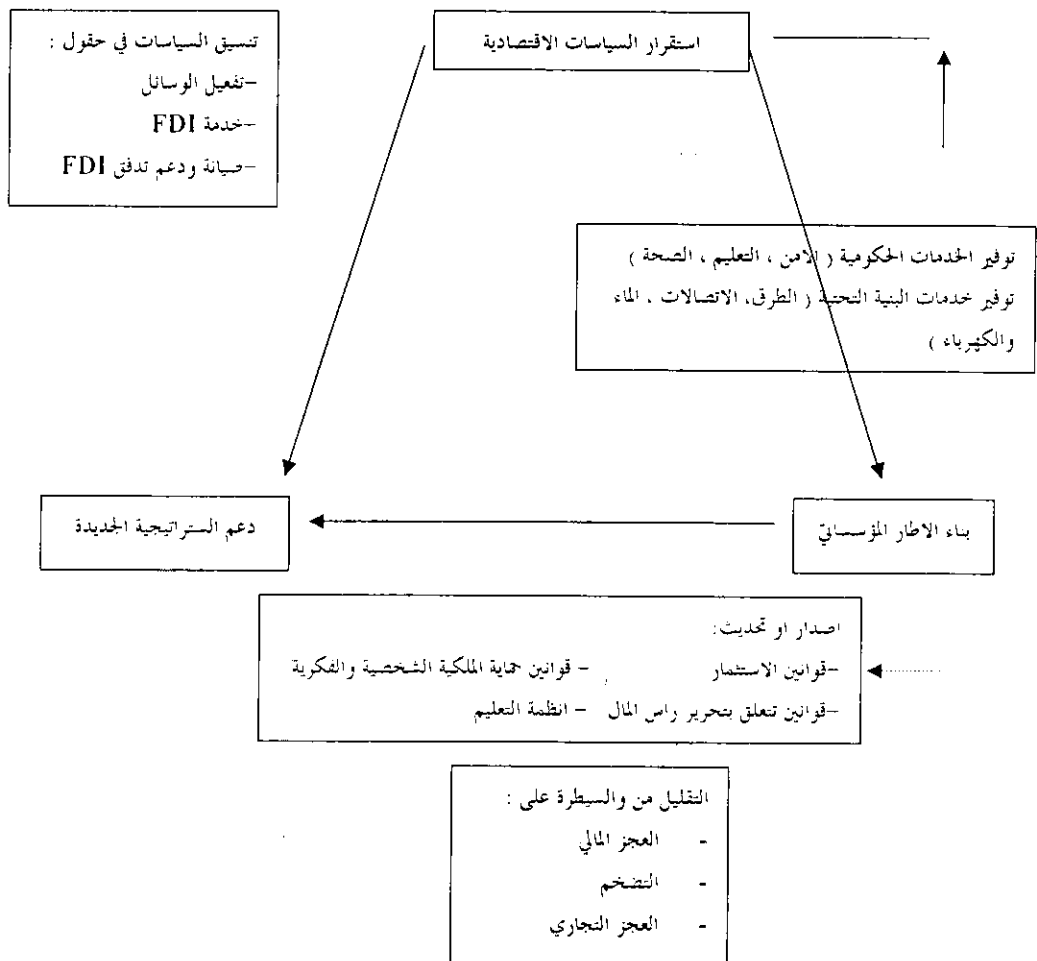
- (1) امتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدولة المضيفة
 - (2) افضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار اجنبي مباشر في الخارج من الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير او التراخيص .
 - (3) ان تتوفر للدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر مزايا مكانية افضل من الدولة التي تنتمي اليها الشركة الاجنبية المستثمرة مثل : انخفاض الاجور واتساع السوق وتوفر المواد الأولية .
- ان زيادة تدفق " FDI " الكوني يرتبط بشكل كبير بوجود البيئة الملائمة لقاعدة الاستثمار والتي تتمثل في عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية . والاكثر اهمية منها هو الاستقرار في السياسة الاقتصادية ككل ، ومستويات التضخم . كما ان المناخ الاستثماري يعتمد على الاطار المؤسسي (من القوانين والتشريعات التي تهدف الى تشجيع الاستثمار والتجارة ، ومن ضمنها حماية الحقوق الشخصية والفكرية ، وتشجع الحالة التنافسية ، .. والعامل الاخر في تحسين بيئة الاستثمار هو تكوين استراتيجية للتشجيع واقامة اتفاقات ثنائية ومتعددة في دعم تدفقات الاستثمار فضلا عما تقدم من عوامل ، فان تعزيز البنية التحتية الحديثة وتطور الخدمات في المجالات كافة تمثل الاسس المهمة لبيئة الاستثمار .

وصفوة القول ، ان " FDI " ، والاتصالات ، والتجارة تعتبر الاسس الرئيسة للعولمة الاقتصادية . وبغية ان يكون البلد النامي قادرا على جذب " FDI " ، لابد من توفر بيئة استثمارية ملائمة تحدد

مكوناتها في خطة شاملة قادرة على جذب ودعم الاستثمار الاجنبي المباشر . (انظر الجدول رقم (1) ادناه) .

شكل رقم (1)

المكونات الرئيسية في خطة جذب ودعم الاستثمار الاجنبي المباشر



2. لمحة تاريخية عن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى جمهورية مصر العربية

تتمحور أهمية تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر ، ليس على اساس حجم الاستثمار الاجنبي المتدفق فقط وانما في زيادة الاصول غير المنظورة ، وخلق أنظمة الادارة المتقدمة ، والنهوض بالقدرات البشرية ، والارتباط بشبكة المعلومات عبر الحدود الوطنية

وتحسين القدرة التنافسية للدولة المضيفة لكل الاستثمارات. ان الذي يلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) ان متوسط نصيب الدول النامية من اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي بلغ 1219307 مليون دولار خلال المدة (1985-1980) . ارتفع الى 10367101 مليون دولار خلال مدة ما بعد العولمة (1986-2002) . وهذا مؤشر يدل على تزايد متوسط نصيب الدول النامية من اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .

واذا ما اخذنا بنظر الاعتبار معدل النمو السنوي المركب لاجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية نجده بلغ بالسالب ما مقداره (19.2%) خلال مدة ما قبل العولمة ليرتفع هذا المؤشر ليصل بالموجب الى (16.4%) خلال مدة ما بعد العولمة .
وبمتابعة اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى جمهورية مصر العربية نجد ان متوسط هذا التدفق بلغ (666.8) مليون دولار خلال المدة (1985-1980) . ليصل الى (956.4) مليون دولار خلال المدة (1986-2002) . أي بزيادة قدرها (289.6) مليون دولار ، اما معدل النمو السنوي المركب لاجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر فقد بلغ (3.1%) خلال مدة ما قبل العولمة ليصل بالسالب الى (2.5%) خلال مدة ما بعد العولمة أي بانخفاض قدرة (5.6%) .

وصفوة القول ، ان المدة التي تلت العولمة ازداد فيها نصيب مصر من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر خلال سنوات معينة بمعنى ان مصر يكون لديها القدرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر . الا ان هذا التدفق بلغ اقصاد في سنة 1999 ، عاد للهبوط ثانية ووصل الى ادناه في سنة 2002 مقارنة بالمدة الزمنية المبحوثة ككل . حيث وصل الى (450) مليون دولار وينبغي ملاحظة ان الاستقرار في السياسة الاقتصادية من شأنه ان يؤدي الى استقرار نسبي في النمو الاقتصادي. اذ يلاحظ ان النمو السنوي المركب لـ GDP بلغ بالسالب (13%) خلال المدة (1985-1980) ، في حين وصل هذا النمو (5.4%) ما بعد مدة العولمة (1986-2002) وهذا مؤشر يدل على ان الاقتصاد المصري قد اصبح اكثر تنوعا ، لا سيما الاتجاه نحو قطاع الخدمات بصورة عامة ، وقطاع السياحة بصورة خاصة . رغم ان مصر شرعت في بداية

$$r = \left[\left(\frac{X_t - X_{t-1}}{X_{t-1}} \right)^{1/t} - 1 \right] * 100$$

* تم احساب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة الاتية

حيث : r معدل النمو السنوي المركب . X_t قيمة المتغير في سنة المقارنة . X_{t-1} قيمة المتغير في سنة الأساس .

التسعينات بتهيئة البيئة الملائمة لجذب " FDI ". من حيث الاصلاح الاقتصادي ، والخصخصة ، وحماية تدفق " FDI ". فضلا عن توسيع وزيادة مستوى اداء الاقتصاد الوطني بزج القطاع الخاص وجعله اكثر فاعلية ، وزيادة الاداء الاداري والفني في القطاع العام .

وينصب جل اهتمام مصر في الوقت الحاضر الوصول الى معدل نمو لـ (GNP) يبلغ (7%) ويتم تحقيق هذا المستوى عن طريق تنفيذ سبعة برامج : فالبرنامج الاول يعنى بتعجيل الخصخصة في مصر ، وفي هذا الصدد فان الحكومة تخطط لبيع غالبية شركات القطاع العام في النصف الاول من عام (2000) الى القطاع الخاص . ومن اهداف الحكومة المصرية ايضا انجاز برنامجها المتعلق بالخصخصة . فقد اوضحت الوزارة التي تشرف على برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر ان الدولة باعت (135) شركة بين عام 1996 (عندما بدأ برنامج الخصخصة الحكومي) وم منتصف عام 2000 ، واثمرت الخصخصة ايرادات بقيمة (4.2) مليار دولار : وتتوقع الحكومة ان تجني ايرادات بقيمة (2.8) مليار دولار من بيع الشركات الحكومية المتبقية .

ومما تجدر الاشارة اليه ، هو ان الضغط الواقع على الجنيه المصري في مواجهة الدولار الامريكي ان دفع المستثمرين الاجانب الى تخفيض استثماراتهم في الحوافز المالية (portfolio) في مصر .

ومما ينبغي ملاحظته ان انتهاج سياسات تتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر قد لا تأتي بفوائد على الاقتصادات النامية الا عندما تترسخ الاسس والظروف الهيكلية المتعلقة بحجم السوق ونوعها ودرجة تكاملها مع السوق العالمية ، ولذلك تبقى استجابة الاستثمار الاجنبي المباشر لمبادرات السياسة العامة خجولة رغم الاصلاحات الكثيرة . فضلا عن ذلك ، فانه من غير استقرار ، فان كل ما يقدم للمستثمرين حاليا وما يتوقع ان يقدم لهم في المستقبل من حوافز مالية وضريبية ، بالإضافة الى جهود تحرير التجارة و ضمانات الملكية والعوائد ليست سوى محاولات ترمي الى " اغتنام فرصة ما " ولا تؤدي الى الديمومة اللازمة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .

3. النموذج القياسي

Econometric Model

1.3. تحديد المتغيرات

1.1.3. المتغير التابع

Dependent Variable

تم التعبير عن المتغير التابع بنسبة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى جمهورية مصر العربية من اجمالي الاستثمار المتدفق الى الدول النامية ، على اعتبار ان مصر هي احد الدول النامية التي تتنافس مع الدول النامية الاخرى في جذب وتشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر اليها .

Independent Variables

2.1.3. المتغيرات المستقلة (التوضيحية)

- الناتج المحلي الاجمالي (GDP) :

وهو احد المتغيرات الداخلية الذي يعبر عن مدى استقرار السوق الداخلي في مصر . وقد اشارت العديد من الدراسات التطبيقية الى ان العلاقة ما بينه وبين تدفق FDI علاقة ايجابية .

- معدل التضخم (Inflation Rate) :

وهو مؤشر يعكس مدى استقرار الاسعار في داخل الدولة ، التي لها اثر في جذب FDI الى داخل الدولة المضيفة . كما يعد احد مؤشرات كفاءة السياسة النقدية المعتمدة . ويتوقع ان تكون العلاقة سلبية ما بين معدل التضخم المرتفع وتدفق FDI الى مصر .

- سعر الصرف (Exchange Rate) :

يعكس هذا المتغير التوازن الخارجي للدولة ، اذ ان استقرار سعر الصرف من شأنه ان يكون عاملا ايجابيا في تدفق FDI الى الدولة المضيفة فضلا عن العلاقة ايجابية بين المتغيرين

- الاصلاح الاقتصادي (Economic Reform) :

يعتبر هذا المتغير بانه حالة التكيف مع الاقتصاد المعولم من حيث اجراءات سن القوانين التي تحمي FDI داخل الدولة المضيفة ، والاخذ باقتصاد السوق ، والخصخصة . فكلما كان الاصلاح

الاقتصادي في مدياته الواسعة كلما كانت علاقته ايجابية في جذب " FDI " وقد تم التعبير عن هذا المتغير باعطاء القيمة (صفر) لسنوات ما قبل الاصلاح الاقتصادي في مصر، والقيمة (واحد) في فترة الاصلاح والتي ابتدا في سنة 1991 ولغاية نهاية مدة الدراسة.

- الاستقرار السياسي (Political Stability) :

ويعد هذا المتغير من المتغيرات التي توفر بيئة ملائمة لتدفق " FDI ". اذ ان الاستثمار في بلدان غير مستقرة سياسيا من شأنه ان يولد عزوفا عن مغامرة راس المال الاجنبي فضلا عن ان هناك علاقة طردية ما بين الاستقرار السياسي وتدفق " FDI ". الى الدولة المضيفة . وفي اطار الدراسة فقد تم التعبير عن سنوات الاستقرار السياسي بالقيمة (واحد) وللسنوات المضطربة بالقيمة (صفر) .

- العولمة (Globalization) :

يعد هذا المتغير من اهم المتغيرات التي تؤثر في تدفق " FDI ". وقد تم التعبير عن هذا المتغير باستخدام المتغيرات الوهمية (Dummy Variables) وذلك باعطاء القيمة (صفر) للسنوات التي سبقت العولمة ، والقيمة (واحد) للسنوات التي تلت العولمة . فضلا عن تبيان اثر العولمة في المتغيرات المستقلة الاخرى المؤثرة في تدفق " FDI " .

2.3. الصيغة الرياضية للنموذج Mathematical form of the Model

ان الصيغة الرياضية للنموذج قيد الدراسة تتخذ الشكل الاتي :

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + U$$

حيث ان :

Y: نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى جمهورية مصر العربية من اجمالي الاستثمار المتدفق الى الدول النامية.

X1: الناتج المحلي الاجمالي في جمهورية مصر العربية بفترة ابطاء لمدة سنة. مقاسا بملايين الدولارت الامريكية .

X2: معدل التضخم حيث تم التعبير عنه كنسبة مئوية.

X3: سعر الصرف حيث تم التعبير عنه بمعدل تغير العملة المحلية (الجنيه المصري) مقابل الدولار الأمريكي.

X4: الاصلاح الاقتصادي حيث تم التعبير عنه باستخدام المتغيرات الوهمية (Dummy Variables).

X5: الاستقرار السياسي. وقد تم استخدام المتغيرات الوهمية للتعبير عنه .

X6: العولمة. وهي متغير ايضا لا يمكن اخضاعه للتكميم عليه تم استخدام المتغيرات الوهمية للتعبير عنه .

U : حد الخطأ (Error Term) .

Estimation & Interpretation

2.3. التقدير والتحليل

عند تطبيق النموذج المشار اليه في الفقرة السابقة ، باستخدام طريقة المربعات الصغرى

(OLS) ، مع ملاحظة تداخل متغير العولمة مع كل من المتغيرات المستقلة الاخرى في التأثير على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى جمهورية مصر العربية . نجد ان النتائج التي اظهرها برنامج (SPSS) كانت كالآتي :

$$\begin{aligned} \hat{Y} = & 1623 + 0.158X_1 - 0.925X_2 - 0.022X_3 + 0.000X_4 + 3.354X_5 - 6.838X_6 - 0.230X_1X_6 \\ (t) \quad & (1.068) \quad (2.91) \quad (0.278) \quad (0.000) \quad (2.900) \quad (0.734) \quad (6.053) \\ & + 0.989X_2X_6 + 0.224X_3X_6 - 5.385X_4X_6 - 3.28X_5X_6 \\ & (3.539) \quad (0.720) \quad (1.324) \quad (1.143) \\ R^2 = & 95.4\%; F = 199; DW = 2.51 \end{aligned}$$

تشير نتائج التقدير ، من الناحية الاحصائية ، الى ان المتغيرات المستقلة قد حددت ما نسبته " (95.4%) من التباين الكلي في المتغير التابع اما المتبقي والبالغ (4.6%) والذي لم نستمكن من تحديده فيعود الى عوامل اخرى لم يتم اخذها في الحسبان في اطار النموذج المبحوث . كما ان النتائج تشير الى ان المعلمات المقدرة لم تحظ جميعها بالمعنوية الاحصائية ، كما يعكسها اختبار (t-test) بمستوى دلالة (5%) . فقد كانت كل من X_1 (GDP) و X_3 معدل تغير الصرف مقابل الدولار الامريكي و X_6 متغير العولمة غير معنوية من الناحية الاحصائية اذ كانت قيمة (t) الجدولية البالغة (2.74) بدرجة حرية (16) وبمستوى دلالة (5%) تتجاوز قيمة (t) المحتسبة المذكورة ، أي اننا لا نستطيع ان نرفض الفرضية البديلة من ان قيم المعلمات المقدرة لا تختلف معنويا عن الصفر ، وان القيمة السالبة لمعلمة متغير العولمة X_6 يعني ان العولمة مارست تأثيرا سلبيا على تدفق " FDI " . الى مضر . فقد ادت العولمة الى هبوط في حصة مصر في تدفق " FDI " . بنسبة (6.8%) . كما ان معلمة سعر الصرف (X_3) ذات القيمة السالبة تعني ان تدهور بمقدار (1%) في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الامريكي يؤدي الى تراجع نصيب مصر من تدفق " FDI " . بمقدار (0.02%) . ولاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر نجد ان قيمة (F) الجدولية تساوي (2.74) بمستوى دلالة (5%) وبدرجات حرية (d.f=6.16) وهي اقل بكثير من قيمة F المحتسبة البالغة (19.9) عليه نقبل الفرض بان كل المعلمات المقدرة لا تساوي الصفر معا وان R^2 تختلف معنويا عن الصفر .

ويشير اختبار (D.W) الى ان القيمة المحسوبة وبالغة (2.51) تتجاوز القيمة الجدولية لكل من ($d_L=0.804$) والقيمة ($d_U=2.061$) بمستوى دلالة (5%) عليه فان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي .

وعند النظر الى المتغيرات المستقلة (X_1, X_3) في تداخلها مع (X_6) متغير العولمة نجد ان هذين المتغيرين قد اصبحا يتمتعان بالمعنوية الاحصائية ، كما ان المتغير (X_4) الاصلاح الاقتصادي لم يكن له تأثير يذكر حيث اختفى من النموذج المقدر . وبناء على ذلك ، فان بعض المتغيرات المستقلة لابد من استبعادها من الدالة وهي (X_3, X_4) لتصبح الدالة المقدرة بالشكل الاتي :

$$\hat{Y} = 3.225 + 0.441X_1 + 0.300X_1 \cdot X_6 - 0.758X_2 + 0.033X_2 \cdot X_6 + 4.53X_5 - 13.341X_6$$

$$(t) \quad (3.311) \quad (2.793) \quad (4.838) \quad (5.489) \quad (6.279) \quad (4.579) \quad (5.372)$$

$$R^2 = 91.3\%; F = 27.99; D.W = 2.66$$

يعكس النموذج المقدر اعداد ان المتغير (X_6) متغير العولمة كان له تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر . اذ ان العولمة قد ادت الى هبوط نصيب مصر من تدفق " FDI " بنحو (13%) . في حين كان للعولمة تأثير ايجابي على كل من (X_1) (الناتج المحلي الاجمالي) و (X_2) معدل التضخم . ويمكن بيان ذلك وفق التقديرين الاتيين ، حيث يشير التقدير الاول الى مدة ما قبل العولمة والثاني الى مدة العولمة .

$$\hat{Y} = 10.412 + 0.426X_1 - 0.935X_2 + 4.112X_5$$

$$(t) \quad (6.001) \quad (2.563) \quad (3.581) \quad (3.211)$$

$$R^2 = 90\%; F = 9; D.W = 2.61$$

$$\hat{Y} = 10.325 + 0.15X_1 + 0.513X_2 + 4.118X_5$$

$$(t) \quad (5.882) \quad (2.991) \quad (2.886) \quad (3.117)$$

$$R^2 = 0.93\%; F = 53.17; D.W = 2.40$$

تشير نتائج التقدير الى ان - مدة ما قبل العولمة كانت المتغيرات المستقلة معنوية ، اذ ان الناتج المحلي الاجمالي (GDP) X_1 كان له تأثير ايجابي على المتغير التابع Y تدفق الاستثمار

الاجنبي المباشر الى جمهورية مصر العربية .اذ ان زيادة (GDP) X_1 بمقدار مليار دولار سيؤدي الى زيادة تدفق " FDI " . بمقدار (0.41%) تقريباً - بافتراض ثبات العوامل الاخرى - في حين ان زيادة التضخم بمقدار (1%) يؤدي الى انخفاض في حصة الاستثمار المتدفق الى جمهورية مصر العربية بمقدار (0.9%) ، بافتراض ثبات العوامل الاخرى ، في حين زيادة حالة الاستقرار السياسي باعتباره حالة جاذبة لـ " FDI " . سيؤدي الى زيادة تدفق " FDI " .الى مصر بمقدار 4% بافتراض ثبات العوامل الاخرى .

واذا ما انتقلنا الى مدة العولمة ، نجد ان المتغيرات التفسيرية تتماشى والمنطق الاقتصادي ، غير ان معلمة التضخم (X_2) في تداخلها مع متغير العولمة كانت موجبة ، وتعليل ذلك هو ان جزءاً كبيراً من FDI كان يوجه الى انتاج السلع المعوضة عن الاستيرادات (سياسة احلال الواردات) (Import substitution policy) ، بمعنى ان الاستثمار الاجنبي المباشر كان يوجه الى انتاج السلع والخدمات الموجه للسوق المحلي ، وقد كانت معلمة التضخم (0.935) وهي تعني ان زيادة معدل التضخم بمقدار (1%) سيؤدي الى زيادة (FDI) المتدفق الى مصر بمقدار (0.93%) - وهذا يخالف المنطق الاقتصادي.

وبمقارنة المعلمات المقدرة ما قبل مدة العولمة مع تلك في مدة العولمة ، نجد ان معلمة الناتج المحلي الاجمالي (X_1) قد انخفضت من (0.426) الى (0.158) وهذا يعني ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار مليار دولار سيؤدي الى زيادة في (FDI) بمقدار (0.16%) في المدة التي تلت العولمة بعد ان كانت (0.43%) في المدة السابقة للعولمة .

وتعكس نتائج التقدير ايضاً الى ان الاستقرار السياسي (X_3) لم يؤثر في مدة العولمة على تدفق (FDI) الى جمهورية مصر العربية . اذ ظلت قيمة المعلمة كما هي مشابهة تقريباً لمدة ما قبل العولمة (4%) وتجدر الاشارة الى ان الدالة المقدرة تشير الى ان العولمة قد اثرت سلباً على حصة مصر من تدفق (FDI) . اذ ان العولمة قد كان لها تاثير سلبي على تلك الحصة حيث ادت الى انخفاض حصة مصر من (FDI) بمقدار (13%).

Conclusion & Recommendations

4. الاستنتاجات والتوصيات

1.4. الاستنتاجات

1. ان ثمة عناصر اساسية ادت الى بروز تيار العولمة تمثلت بتحرير التجارة الدولية ، وتسدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة. فضلا عن الثورة المعرفية التي تمثلت بالتقدم العلمي التكنولوجي الذي جعل العالم اكثر اندماجا . زد على ذلك تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات التي تتحكم في نشاط اقتصادي في اكثر من بلد وقدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد ، ومرونتها الجغرافية .

2. ن جمهورية مصر العربية لم تتجح من المحافظة على نصيبها من الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية خلال المدة التي تلت العولمة مقارنة بالمدة التي سبقت العولمة . اذ انخفض المتوسط السنوي لنصيب مصر من (5.5%) في المدة التي سبقت العولمة الى (0.4%) خلال مدة العولمة من اجمالي " FDI " . المتدفق الى الدول النامية .

3. اظهرت النتائج التطبيقية انخفاض اهمية الناتج المحلي الاجمالي (GDP) باعتباره احد المحددات الرئيسة في جذب (FDI) ، في حين ازدادت اهمية الاستقرار السياسي وسعر الصرف في مدة العولمة مقارنة بالمدة السابقة لها .

2.4. التوصيات

من خلال ما تقدم ترى الدراسة ضرورة الاخذ بالاتي :

1. ضرورة انجاز برامج الخصخصة بغية تفعيل القطاع الخاص وتعزيز تعاونه مع القطاع العام وتحديد دور الدولة في المشكلات التي تعرقل عمل الية السوق.

2. ضرورة الاستمرار في اصلاح الاقتصادي والمالي والاداري ، واستئصال البيروقراطية والفساد الاداري والمالي .

3. ضرورة العمل على تشجيع الارتباطات الامامية والخلفية بين المشاريع والصناعات المحلية ، من جانب ، ومشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر ، من جانب اخر . لان ذلك سيعزز عليه فوائد يتم الحصول عليها من مشاريع " FDI " . مثل تنمية المهارات والتكنولوجيا المتطورة في المشاريع والصناعات المحلية .

4. ونظرا لتوسيع مديات التكتلات الإقليمية والدولية في العالم ، فان ذلك يستدعي التركيز على تعزيز التعاون والتنسيق بين الاقطار العربية لتمكينها من مواجهة التحديات المستقبلية لتقليل الآثار

السلبية والحصول على أقصى الفوائد من اقتصادات الاقطار العربية المتفاعلة مع اقتصاد العولمة والتي تتمتع ببناء البنية التشريعية والاقتصادية الضرورية التي اسهمت في زيادة حصتها من تدفق " FDI " .

References

المراجع

- (1) صندوق النقد الدولي ، افاق الاقتصاد الدولي ، جنيف ، 1997 .
- (2) صندوق النقد الدولي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الامارات ، 2002 .
- (3) WTO , Annual Report , VOL . 1 . Geneva , 1996
- (4) IMF , Evaluation of International Economy , Globalization : Changes & Challenges , Washnton . 1997
- (5) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الحوافز والاستثمار الاجنبي المباشر ، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية ، الكويت ، 1997 .
- (6) The Daily " Egypt,s Privatization Plan to be Wrapped up beyond of 2001 " Star , 21 July , 200
- (7) UNCTAD , World Investment Report , New york , Geneva , Varous Issues
- (8) U.N., ESCWA, Policies Aimed at Attracting Foreign Direct and Invareg ional Investment in the ESCWA Region : Improning the Cllimate for FDI and Mobilizing Domestic saving , New York , 2004.
- (9) Dunning J.H. , Multinatinational Enterprises and the Global Economy , Working ham : Addison , Wosly , 1993
- (10) Friedman M., the supply of Moncy and changes in prices and Out put Reprinted in E.Dean (ed.) : the controversy over the Quantity Theory of Money D.C . Heath and Com.Boston , 1965. ,
- (11) Keynes J.M " : The General Theory of Employment , Interest and Money , Mac . Millan Co. LTD , London , 1963.
- (12) Kindleberger, C.F, American Business Abroad : Six Lectures on Direct InvestmebtYale University press , Noven & London , 1969 .
- (13) Penrose , Edith Forwign Investment and the Growth of the Firm , Economic Journal , 66 (June , 1956) .
- (14) Solomon ,E. The Theory of Financial Management Columbia University Press, New York , 1963 .

جدول رقم (1)

اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية وجمهورية مصر العربية
خلال المدة (1980 - 2002) القيمة مليون دولار

السنة	اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية	اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى جمهورية مصر العربية
1980	10634	541
1981	12062	747
1982	14309	294
1983	1041	490
1984	1218	729
1985	12157	1200
1986	13582	1300
1987	14184	900
1988	25021	1200
1989	29718	1300
1990	29756	700
1991	31776	300
1992	41696	500
1993	49625	500
1994	73045	1256
1995	90462	600
1996	96330	636
1997	129813	887
1998	148944	1065
1999	187611	2919
2000	225140	1235
2001	237894	510
2002	204801	540

, Source : UNCTAD , World Investment Report , New York , Geneva
Various Issues

جدول رقم (2)

محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية خلال المدة (1980 - 2002)

السنة	نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر الى جمهورية مصر العربية الى الدول النامية (1)	الناتج المحلي الاجمالي (G.D.P) مليار دولار (2)	معدل التضخم (نسبة مئوية) (3)	معدل تغير سعر الصرف العام (نسبة مئوية) (4)
1980	5.08	20.4	17.2	0.00
1981	6.01	23.0	4.4	0.00
1982	2.05	25.8	8.4	(10.62)
1983	4.70	27.3	7.9	(4.34)
1984	5.99	29.0	11.1	(14.5)
1985	8.83	30.6	9.0	(30.29)
1986	9.16	31.9	12.7	(15.59)
1987	3.39	36.1	15.7	(7.29)
1988	4.03	38.8	16.0	(8.86)
1989	4.36	37.1	16.7	(11.14)
1990	2.20	35.1	17.3	(20.0)
1991	0.71	35.8	22.2	(2.0)
1992	1.01	36.5	19.4	(0.6)
1993	0.68	39.2	10.4	(0.5)
1994	1.38	43.9	8.2	0.0
1995	0.62	45.4	8.3	0.0
1996	0.48	47.6	7.2	0.0
1997	0.55	50.2	6.2	0.0
1998	0.57	81.9	7.2	0.0
1999	1.30	88.5	5.3	0.0
2000	0.52	88.2	2.5	0.0
2001	0.25	102.0	2.2	0.0
2002	0.26	105.5	2.4	0.0

Source : 1- UNCTAD , World Investment Report , Various Issues

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة .

3-Arab Monetary Fund , Foreign Trade of Arab countries , Various Issues.

شكل رقم (1) المكونات الرئيسية في خطة جذب ودعم الاستثمار الاجنبي المباشر

